رســـالـــةُ
الوسيلة في شرح
نجمٍ من دعاءِ العديلةِ

تأليفُ

شهيدُ المُحدِّثينَ العلَّامةُ السَّيِّدُ الميرزا محمَّدُ بنُ عبدِ النَّبيِّ
النَّيشابوريُّ الخراسانيُّ الملقَّبُ بـ " جمالِ الدِّينِ"
المُستشهدُ ببلدةِ الكاظمَينِ سنة ١٢٣٢ هـ

تحقيقُ : أبو الحسنِ عليُّ بنُ جعفرِ بنِ مكيٍّ آل جسَّاسٍ

معلوماتٌ عن الرِّسالةِ ونسخِهَا

هذِهِ الرِّسالةُ في شرحِ فقرةٍ من دعاءِ العديلةِ ، ذكرَهَا ابنُهُ الميرزا عليٌّ في الوجيزةِ (١) عندَ تعدادِ رسائلِهِ ، والطَّهرانيُّ في الذَّريعةِ (٢) وقالَ هوَ شرحٌ لإزاحةِ العللِ في التَّكليفِ من أجزاءِ ذلكَ الدُّعاءِ ، ونفي الجبرِ والتَّفويضِ وإثباتِ المنزلةِ بينَ منزلتَيهما . أَلَّفهُ سنةَ **١٢٣٠**هـ بالكاظميَّةِ ، وذكرَ في الذَّريعةِ (٣) في موضعٍ آخرَ بعنوانِ شرَّحِ دعاءِ العديلةِ ؛ وذكرَ أنَّ المترجَمَ أوردهُ بتمامِهِ في كتابهِ الفارسيِّ ميزانِ التَّمييز وذكرَهُ تلميذُهُ في محميِّ الحديدِ .

تُوجَدُ نسخةٌ من الوسيلةِ عندَ المولى حسنِ يوسفَ الأخباريِّ ينقلُ عنهُ حفيدُهُ الميرزا محمَّدُ تقيٌّ كما ذكرَ الطَّهرانيُّ في ذريعتِهِ (٤) .

وتوجدُ ضمنَ المجموعةِ المذكورةِ آنفًا المكتوبةِ بخطِّ ابنهِ الميرزا عليٍّ ، وترتيبُهَا في المجموعةِ التَّاسعةُ ، فرغَ من كاتبتِهَا سنة **١٢٣٣** هـ تقعُ في **٨** صفحاتٍ (٥) والمجموعةُ موجودةٌ في خزانةِ آلِ جمالِ الدِّينِ برقمِ **٤٢٤** (٦) ،

---

(١) الوجيزةُ في ترجمةِ الوالدِ ومقتلِهِ : ص**٢١** : رقم **٧١** .

(٢) الذَّريعةُ : ج**٢٥** : ص**٧٤** : رقم **٤٠١** .

(٣) الذَّريعةُ : ج**١٣**: ص**٢٥٨** .

(٤) الذَّريعةُ : ج**٢٥** : ص**٧٤** : رقم **٤٠١** .

(٥) فهرسُ مخطوطاتِ خزانةِ آلِ جمالِ الدِّينِ ، مجلَّةُ الموسمِ : العدد**١** : ص**١٥٣** : رقم **١٣٨**

(٦) الوسيلةُ : ص**١٣٥**.**١٣٨** بحسبِ ترقيمِ المخطوطِ " زوجي " أو ص**٢٨٣**.**٢٩٠** بحسبِ التَّرقيمِ الفرديِّ للصَّفحاتِ .

وهيَ إحدى النُّسختينِ المعتمد عليهما في التَّحقيقِ ، ورمزنا لَهَا بـ " م " .

أوردَهَا تلميذُهُ المولى عبدُ الصَّاحبِ الدُّوَّانيُّ في كتابهِ **الفوائدِ الذَّهبيَّةِ**؛ وكَتَبَ عليهَا عدَّةَ تعليقاتٍ ، ونسخةُ الفوائدِ الخطيَّةُ عندَ حفيدِهِ السَّيِّدِ مرتضى جمالِ الدِّينِ وهيَ رديئةُ الخطِّ ـ كما أسلفنا ـ ؛ فجاءت التَّعليقاتُ المكتوبةُ المرسلةُ إلينَا كثيرةُ الأخطاءِ ؛ وقد أدرجنا منهَا ما تمكَّنَا من إصلاحِهِ من التَّعليقاتِوما تعذَّر علينا لَمَ ندرجهُ ، ورمزنا لِهذهِ النُّسخةِ بـ " ف " .

صورتان من النُّسخة " م " لبداية ونهاية الرِّسالةِ

[المقدّمة]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبهِ نستعينُ

الحمدُ لله ، وسلامٌ على عبادِهِ الَّذينَ اصطفى ؛ وبعدُ :

فهذِهِ رسالةُ « **الوسيلةِ في بيانِ نجمٍ في دعاءِ عديلةٍ صادقيَّةٍ** [1] » فضيلةٌ هيَ شائعةٌ ذائعةٌ في الفرقةِ النَّاجيةِ يداومونَ عليهَا كلَّ صبيحةٍ ، ويَلقِّنونَ بِها موتاهُم تفريجًا عندَ كلِّ فجيعةٍ .

[نصُّ الفقرةِ المشروحةِ من دعاءِ العديلةِ]

قالَ عليه السلام : **« أزَاحَ العِلَلَ في التَّكليفِ ، وسَوَّى التَّوفيقَ بَيْنَ الضَّعِيْفِ وَالشَّرِيْفِ . مَكَّنَ أَدَاءَ المَأْمُوْرِ ، وَسَهَّلَ سَبِيْلَ اجْتِنَابِ المَحْظُوْرِ . لَـمْ يُكَلِّفْ الطَّاعَةَ إلاَّ دُوْنَ الوِسْعِ وَالطَّاقَةِ »** .

---

(١) وردَ الدُّعاءُ كاملًا في مفاتيحِ الجنانِ : البابُ ١ : الفصلُ ٦ ، وذكرَ أنَّ هذا الدُّعاءَ اختلفَ فيهِ هل هو واردٌ عن المعصومِ أم لا ، والمصنِّفُ كما ترى نسبَهُ إلى الصَّادقِ عليه السلام .

[تعريفُ العِلَلِ وأقسامُهَا ومفاتيحُ إزاحتِهَا]

أقولُ : العِلَلُ : هيَ الموانعُ (١) منَ الامتثالِ .

فأوَّلُها : العدمُ وفقدُ الوجودِ ؛ وقد كانَ قيدًا جامعًا أيديهم إلى أعناقِهم ؛ فأزاحَهَا **بمفتاحِ الكافِ والنُّونِ** (٢) وأخرجَ المكنونَ فيهَا فصارَ موجودًا بإيجادِ واهبِ الوجودِ فائضِ الخيرِ والجودِ .

وثانيهَا : الجهلُ ؛ فأزاحَهُ بنورِ العلمِ وحيًا وإلهامًا وتعليمًا ؛ قالَ تعالى : ﴿ **وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا** ﴾ (٣) ، وقالَ : ﴿ **وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا ﴿٨﴾** ﴾ (٤) ، وقالَ : ﴿ **فَأَوۡحَىٰٓ إِلَىٰ عَبۡدِهِۦ مَآ أَوۡحَىٰ** ﴾ (٥) ، كلُّ ذلكَ للخواصِّ ؛ وأمرَهُم بالتَّعليمِ والتَّبيينِ للعوامِّ ؛ تخليصًا من غياهبِ ظلماتِ الجهالاتِ والظُّنونِ والشُّكوكِ والأوهامِ ؛ فقالَ ـ في وصفِ حبيبهِ ﷺ ـ : ﴿ **وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ** ﴾ (٦) ؛ وهما القرآنُ والسُّنَّةُ ، وقالَ : ﴿ **لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ** ﴾ (٧) .

---

(١) كذا في (م) ، وفي (ف) : ((جُعِلَت منَ الموانعِ)) .

(٢) جاءَ في آياتٍ كآيةِ **٨٢** من سورة يس : ﴿ إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ .

(٣) سورةُ البقرةِ : الآية **٣١** .

(٤) سورةُ الشَّمسِ : الآيتانِ **٧** ، **٨** .

(٥) سورةُ النَّجمِ : الآيةُ **١٠** .

(٦) وردَ هذا المقطعُ في الآياتِ : **١٢٩** من البقرةِ ، و**١٦٤** من آل عمرانَ و**٢** من الجمعةِ .

(٧) سورةُ النَّحلِ : الآية **٤٤** .

وذلكَ أنَّ المعلومَ إمَّا **فطريٌّ** ـ وإن كانَ العلمُ بالعـلمِ هناكَ نظريًّا ـ أم لا .

والأوَّلُ : هوَ الأساسُ في دحضِ وساوسِ الخنَّاسِ الَّذي يُوسوسُ في صدورِ النَّاسِ منَ الجِنَّةِ والنَّاسِ .

والثَّاني : **إمَّا نظريًّا** بلا حاجةٍ إلى التَّعليمِ ؛ وإذاً لبطلت دعوةُ الأنبياءِ والمرسلِينَ وثَبَتَ ظلمُهُم في قتلِ الكفَّارِ وسبيِ ذراريهِم وأخـذِ أموالهِم وإنكارِهِمُ المنكرَ منَ المخالفينَ والمنابذِينَ ؛ إذ كانَ لهم أن يقـولوا : إنَّا نظرنا ما أدَّانا إلى ما اخـترناهُ ـ ولو في ضمنِ تقليدِ الإسلافِ ـ ؛ فليسَ لكم أن تنسبونا إلى الجزافِ فـ « **المرءُ متعبِّدٌ بظنِّهِ** » عندكم في المُسلَّماتِ ، وحينئذٍ تدحضُ حججُ الأنبياءِ والمرسلِينَ ، وتصبحُ الكفَّارُ محتجِّينَ بعدَ كونِهم محجوجِينَ ؛ وفي ذلكَ إبطالُ الشَّرائعِ أجمعينَ .

أم لا **وهوَ التَّعليمُ** منَ المُعلِّمِ الحكيمِ ﴿ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ ﴾[1] ، وهذا هوَ الحقُّ الصَّريحُ ومفادُ البرهانِ الصَّحيحِ[2] .

---

(١) سورةُ التَّوبةِ: الآيةُ ٣١ .

(٢) جاءَ في نسخةِ (ف) ـ أي الفوائدِ الذَّهبيَّةِ لتلميذِهِ ـ : ((أقوُل ـ للجامعِ ـ : " لو قالَ قائلُهُم بالحاجةِ إلى التعليم فيما لا يدركُهُ العقلُ وعدمِ الحاجةِ إليهِ فيما يدركُهُ ؛ لقلنَا : **أوَّلاً** : إنَّ للخصمِ أن يقولَ ـ فيما يفكر في دعوتِهِم ـ على أنَّا قد أدركنَا ذلكَ ؛ فلا سبيلَ لكم علينَا . **وثانياً** : إنَّ دعوتَهُم عامَّـةٌ فيما يُدرَكُ وما لا يُدرَكُ ؛ فعلى هذا للخصمِ أن يردَ عليهِم فيما أدركَ بعدمِ إلزامِ طاعتِهِم فيهِ . **وثالثًا** : إنَّ الخطأَ ـ وكثيرًا ما يقعُ ـ فيما يُدرَكُ ؛ فكيفَ يجوزُ على الحكيمِ أن يتركَهُم معَ إدراكِهِم معَ واقعانِ الخطأِ ووقوعِهِ ووجودِ أسبابِهِ ؟ . **رابعًا** : إنَّهُ [إما] تَمَّ تكليفُهم أصولاً وفروعاً فيما يُدرَكُ ولا يُدرَكُ فينتظمُ أمرُ التَّوحيدِ والعبوديَّةِ ، أو لا يكلِّفُهم إلَّا بما يُدرَكُ ؛ فينتشرُ نظمُ أركانِ التَّوحيدِ والعبوديَّةِ ، ومن لوازمِ التَّكليفِ التَّوقُّفُ الأمرُ والنَّهيُ ؛ لا سيَّما معَ جوازِ الخطأِ في فِهمِ المُكلَّفِ بهِ)) .

وثالثُهَا : **العجزُ** ؛ وإنَّما أزاحهُ بإضافةِ [١] إيجادِ القدرةِ والقوَّةِ والإرادةِ والعزيمةِ ؛ لجلبِ المنافعِ ودفعِ المضارِّ ـ عاجلًا وآجلًا ـ ؛ وبالمهلةِ في الوقتِ ؛ فلا يكونُ العبدُ مُكلَّفًا إلَّا بعدَ كونِهِ مُزاحَ العلَّةِ ، ولا يكونُ مُزاحَ العِلَّةِ إلَّا بعدَ الوجودِ والعلمِ والقدرةِ والإرادةِ والمهلةِ في الوقتِ ؛ وإتمامِ كلِّ ما لا يتمُّ التَّكليفُ إلَّا بهِ ؛ لإيجادِ البيانِ وبعثِ المُبيِّنِ لهُ ، ونصبِ القَيِّمِ عليهِ والدُّعاةِ إليهِ والعدولِ الذَّابِّينَ عنهُ هوَ عرشُ التَّكليفِ وأركانُهُ ﴿ **فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا** ﴾[٢] .

(١) كذا في (م) ، وفي (ف) : ((بإفاضةِ)) .

(٢) وردَ في آيةِ ١٩ من سورةِ المزَّمِّلِ ، وآية ٢٩ من سورةِ الإنسانِ .

[التَّكليفُ وأصولُهُ]

واعلم أنَّ **التَّكليفَ** اسمٌ للنِّسبةِ بينَ المتضايقَينِ لا تحقُّقَ لهُ إلَّا بعدَ تحقُّقِ الطَّرفَينِ .

فالأصلُ الأوَّلُ : هوَ اللهُ تعالى الحكيمُ العليمُ القديرُ اللَّطيفُ الخبيرُ كَلَّفَ العبادُ بمقتضى صفةِ الحكمةِ واللُّطفِ ـ لصدق اسمَيِّ الحكيمِ اللَّطيفِ ـ بإيجادِهم **أوَّلًا** من طَيِّ اسمَي الباطنِ العليمِ إلى فضاءِ[١] سعةِ اسمَيِّ الظَّاهرِ الحكيمِ . **وثانيًا** بإعطائِهم القدرةَ والمشاعرَ ممَّا يُدرَكُ بهِ المحسوساتُ[٢] وصورُهَا ـ وهيَ حدوُدَها الظَّاهرةُ ـ ومعانيهَا ـ وهيَ حدودُهَا الباطنةُ ـ . **وثالثًا** بإعطاءِ العقلِ وهوَ الحجَّةُ الباطنةُ المفطورةُ على الحكمِ بالحاجةِ إلى مُعلِّمٍ ربانيٍّ وتصديقِهِ بعدَ تصحيحِ دعواهُ وتبيُّنِ مُدَّعاهُ « بِهِ[٣] **يُعْرَفُ الصَّادِقُ عَلَى اللهِ ؛ فَيُصَدِّقُهُ ، وَالكَاذِبُ عَلَى اللهِ فَيُكَذِّبُهُ** »[٤] ؛ وهوَ آلةٌ أعطيناهَا لمعرفةِ العبوديَّةِ لا لدركِ الربوبيَّةِ . وبشرحِ الصَّدرِ للإسلامِ ، وقَذْفِ نورِ الإيمانِ في القلوبِ **رابعاً** ﴿ **أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ** ﴾[٥] ، و﴿ **كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ** ﴾[٦] .

---

(١) كذا في (م) وهوَ أصحُّ ، وفي (ف) : ((قضاء)) .

(٢) كذا في (م) وهوَ أرجح ، وفي (ف) : ((المَحسوس)) .

(٣) كذا في (م) ، وفي (ف) : ((بها)) .

(٤) رُوِيَ مُسْنَدًا عَنْ أَبِي يَعْقُوبَ عَنِ الرِّضَا عليه السلام في الكَافِي : ج١ : ص٢٥ : كِتَاب العَقْلِ ح٢٠ ، وَعِلَلِ الشَّرَائِعِ ج١ : ص١٢١ : بَابِ ٩٩ : ح٦ ، وَمُرْسَلاً فِي الاحْتِجَاجِ : ج٢ : ص٢٢٥ وَفِيْهِمْ : ((**العَقْلُ يُعْرَفُ بِهِ** ...)) إلَخ .

(٥) آيةُ ٢٢ من سورةِ الزُّمرِ ، وكُتِبَت في (م) و(ف) : ((وأما من شرحَ للإسلامِ صدرًا)) .

(٦) سورةُ المُجادلةِ : الآيةُ ٢٢ ، وكتبَ في (م) و(ف) خطأً : ((وقذَفَ)) .

والأصلُ الثَّاني : في قولِهِ : « اِفْعَلْ وَلا تَفْعَل » فيما رَضِيَ بِهِ لَـهُم وكَرِهَهُ لَهم عنهُم ، وبعثةُ الأنبياءِ والرُّسُلِ ، وإنزالُ الصُّحفِ والكتبِ ، وإجراءُ المعجزاتِ السَّماويَّةِ والأرضيَّةِ والأنفسيَّةِ والآفاقيَّةِ على أيدي الأمناءِ ، ونَصْبُ الأوصياءِ والقُوَّامِ ، وفرضُ طاعتِهِم من متمِّماتِ هذا الأصلِ .

والأصلُ الثَّالثُ ـ بعدَ تحقُّقِ الأصلَينِ ـ تحقُّقُ العبدِ الموجودِ الحيِّ المُزاحِ العلَّةُ الواصلِ إليهِ التَّكليفُ ؛ وهوَ المُكلَّفُ ـ بفتحِ اللَّامِ ـ ولا يصدقُ عليهِ هذا الوصفُ إلَّا بعدَ إزاحةِ علَّةٍ ؛ فقولُ القائلِ للعبدِ المُخلِصِ بينَهُ وبينَ ربِّهِ : « التَّكليفُ باقٍ وبابُ العلمِ مسدودٌ » مغالطةٌ نشأتْ من عـدمِ المعـرفةِ بعلمِ المعقولِ ومراعاةِ جهاتِ القضيَّـةِ والمادَّةِ ؛ فإنَّ قولَهُ : « التَّكليفُ باقٍ » بالإطلاقِ قضيَّةٌ كاذبةٌ ؛ بل هوَ باقٍ بشرطٍ ، وإذا كانَ الأمرُ كذلكَ ؛ فقولُهُ : « بابُ العلمِ مسدودٌ » ؛ مثلُ قولِ القائلِ : « النَّهارُ النَّجوميُّ موجودٌ باقٍ ، وبابُ كونِ الشَّمسِ فوقَ الأرضِ مسدودٌ » .

[في الجوابِ عن القولِ بانحصارِ التَّكليفِ في الظَّنِّ]

ثمَّ قـولُهُ : « فانحصرَ التَّكليفُ بالظَّنِّ ؛ لاستحالةِ تكليفِ ما لا يطاقُ » غلطٌ بعدَ أغلاطٍ ؛ فإنَّهُ أرادَ إثباتَ التَّعبُّدِ بالظَّنِّ بدليلِ الحصرِ العقليِّ ـ معَ تحقُّقِ الَّلاحصر ـ ؛ فإنَّهُ يمكنُ عقلًا أن يكونَ التَّكليفُ في الأمرِ ـ الَّذي بابُ العلمِ إليهِ مسدودٌ ـ مرتفعًا ؛ لأنَّ العلمَ والبيانَ شرطٌ عقليٌّ لجوازِ التَّكليفِ الشَّرعيِّ المُتفرِّعِ على التَّكليفِ العقليِّ ، وحيثُ ارتفعَ الشَّرطُ وافتُقِدَ لا من تقصيرِ المُكلَّفِ ؛ فقد سَقَطَ عنهُ توجُّهُ التَّكليفِ إليهِ ؛ لاستحالةِ تحقُّقِ المشروطِ العقليِّ معَ لا تحقُّق الشَّرطِ العقليِّ ؛ فَصَارَ التَّكليفُ حينئذٍ مُطلَقاً ـ ولو ظُنَّ تكليفًا بما لا يطاقُ ـ ؛ وذلكَ لأنَّ التَّعليمَ والبيانَ شرطٌ عقليٌّ ، والشَّرطُ العقليُّ لا يقبلُ الاعتياضَ عقلاً ؛ لضرورةِ العقلاءِ منَ الحكماءِ والمُتكلِّمِينَ ، ولو لـم يكن عقليًّا للزمَ إفحامُ الأنبياءِ والمُرسلِينَ عليهم السلام .

ثمَّ قـولُـهُ تعالى : ﴿ **وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ** ﴾ [١] منَ التَّعليمِ ،ومادَّتُهُ العلمُ ، ويستحيلُ تحقُّقُ المُشتقِّ بلا تحقُّقِ المُشتقِّ منهُ في ضمنِهِ ؛ فلو لم تكن أحكامُ الكتابِ والسُّنَّةِ ـ وهيَ الحكمةُ ـ علميَّةً ؛ لَمَا تحقَّقَ التَّعليمُ ؛ ولَـمَا صَدَقَ على النَّبيِّ صلى الله عليه وآله صفةُ المُعلِّمِ الإلهيِّ وقولُهُ تعالى : ﴿ **وَيُعَلِّمُهُمُ** ﴾ ؛ ولـمَـا ترتَّبَ عليهِ قولُهُ تعالى : ﴿ وَيُزَكِّيهِمْ ﴾ أي يُطهِّرُهُم من نجاسةِ الكفرِ والجهلِ باللهِ وبأحكامِهِ بحياةِ الإيمانِ والعلمِ باللهِ وأحكامِهِ ؛ فالقائلُ بسدِّ بابِ العلمِ بالشَّرائعِ التَّكليفيَّةِ

---

(١) وردَ هذا المقطعُ في الآياتِ : **١٢٩** من البقرةِ ، و**١٦٤** من آل عمرانَ و**٢** من الجمعةِ .

بينَ المُعلِّمِ الإلهيِّ وبينَ المخلصِينَ منَ الرَّعيَّةِ معترفٌ بكونِهِ إمَّا مُقصِّرٌ فهوَ غيرُ معذورٍ بالاتِّفاقِ ، أو نافٍ للأحكامِ العقليَّةِ باعتبارِ الحُسْنِ والقُبْحِ ، أو ناسبٌ إلى اللهِ تعالى منَ القبيحِ ما لا يليقُ بحكمتِهِ ولطفِهِ ـ معاذَ اللهِ منَ ذلكَ ـ ؛ فاخترْ لنفسِكَ ما يحلو .

وأيضًا لو كانَ التَّكليفُ ومناطُهُ تحصيلَ الظَّنِّ ، والظَّنُّ لا يستلزمُ الاتِّفاقَ على الحقِّ ؛ وإلَّا لَـمَا كانَ يصحُّ الإنكارُ على مخالفٍ أبدًا ، وإن كانَ التَّكليفُ بالعلمِ ـ وهوَ كذلكَ ـ ، وإمَّا بالنَّظرِ ولن يتَّفقَ الاختلافُ البيِّنُ من أوَّلِ الإلهيَّاتِ والطَّبيعيَّاتِ والرِّياضيَّاتِ إلى آخرِهَا بينَ الفلاسفةِ والحكماءِ والمُتكلِّمينَ ؛ للاختلافِ بينَهم في معرفةِ الموازينِ وأقسامِ مواردِهَا وصورِهَا ، أم لا فهوَ بالتَّعليمِ وهوَ إمامُ كلِّ معلِّمٍ ، وإذا سَقَطَ الأمرُ بالمعروفِ والنَّهي عن المنكرِ والدَّعوةُ إلى دينٍ دونَ دينٍ ، وتسميةُ دينٍ حقًّا ودينٍ باطلاً ، وللزم تصديقُ المفسدِ والكاذبِ ، أم لابدَّ من مُعلِّمٍ صادقٍ يُعرَفُ صدقُهُ بآيةٍ بيِّنةٍ أو بنصِّ صاحبِ البيِّنةِ تعريفًا بالعينِ أو بالوصفِ ـ وهذا هوَ الحقُّ الثَّابتُ بالبرهانِ العقليِّ والدَّليلِ الشَّرعيِّ .

وأهلُ الحقِّ عندهُم الضَّروريَّاتُ الشَّرعيَّةُ دليلٌ [1] على العلمِ الصَّادرِ عن الشارعِ تعالى والمُشرِّعُ عليه السلام ، وغيرُ الضَّروريَّاتِ تثبتُ بعدَ العلمِ بهَا على سبيلٍ ما ، وما لـم يثبت فيـهِ العلمُ والبيانُ ؛ فلا تكليفَ علمًا بالعدمِ إلَّا [2] من بابِ عدمِ العلمِ .

---

(١) كذا في (ف) ، وفي (م) : ((دليلان)) .

(٢) كذا في (ف) ، وفي (م) : ((لا)) .

[في ثبوتِ التَّكليفِ المشروطِ بالعلمِ والبيانِ وثبوتِهما]

فلمَّا ثَبَتَ التَّكليفُ المشروطُ بالعلمِ والبيانِ ووجودُهُ إلى آخرِ الزَّمانِ ، وثَبَتَ العلمُ والبيانِ في هذا الموجودِ بينَ أظهرِنَا المحصورِ في كتاب الكافي وكتابِ بحارِ الأنوارِ كلِّهَا في أربعينَ مجلَّدًا ؛ فهوَ حقٌّ بدليلِ الحصرِ لا ريبَ فيهِ ، ولا شكَّ يعتريه ، والاختلافُ فيهِ ـ من بابِ الوحدةِ الجنسيَّةِ والنَّوعيَّةِ والصِّنفيَّةِ والشَّخصيَّةِ ، والتَّعيينِ والتَّخييرِ والتَّرتيبِ ، والعزيمةِ والرُّخصةِ ، والأفضلِ والفاضلِ ، والمجوّزِ والاختيارِ والاضطرارِ ـ اختلافٌ عن الحقِّ خلافُ الاختلافِ في الحقِّ ﴿ فَمَا ٱخْتَلَفُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيَۢا بَيْنَهُمْ ﴾[1] .

(١) سورةُ الجاثيةِ : الآيةُ ١٧ ؛ وحَصَلَ خطأً في (م) و(ف) فوردَ : ((بغيًا من عندِ أنفسِهم)) .

[في تهيُّؤِ الأسبابِ وفتحِ البابِ وأنْ لا تقليدَ بغيرِ دليلٍ]

قولُهُ عليه السلام : « **وسَوَّى التَّوفيقَ** » أي تَهَيَّأتِ الأسبابُ لمطلوبِ الخيرِ[١] ، « **بَيْنَ الضَّعِيْفِ وَالشَّرِيْفِ** » ؛ فالبابُ إلى الصَّوابِ مفتوحٌ لكلِّ شريفٍ وضعيفٍ لا يحتاجُ أحدٌ إلى تقليدِ أحدٍ ؛ وقبولِ قولِهِ بلا دليلٍ إلَّا ما كانَ من تعليمٍ وتعلُّمٍ[٢] ؛ فليسَ منَ التَّقليدِ في شيءٍ كما قالَ تعالى[٣] : ﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ ﴾ أي بينَ الشِّيعةِ منَ الرَّعيَّةِ ﴿ وَبَيْنَ ٱلْقُرَى ٱلَّتِي بَـٰرَكْنَا فِيهَا ﴾ أي الأمناء المعصومينَ ﴿ قُرًى ظَـٰهِرَةً ﴾ أي حملةً ودعاةً ومعلِّمينَ ظاهرةً بينَ النَّاسِ ﴿ وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ ﴾ نقلُ العلمِ منَ الأمناءِ عليهم السلام إلى الرَّعيَّةِ طبقةً عن طبقةٍ خلفاً عن سلفٍ ؛ ذلكَ تقديرُ العزيزِ العليمِ ، ﴿ سِيرُوا۟ فِيهَا ﴾ أيُّها المتعلِّمونَ ﴿ لَيَالِىَ وَأَيَّامًا ﴾ في دولةِ الباطلِ وخفاءِ الأمناءِ عن المرتابينَ ودولةِ الحقِّ وظهورِ الأمناءِ ﴿ ءَامِنِينَ ﴾ منَ الزَّيغِ والضَّلالِ ؛ لكونِ الحكمةِ مأمونةً مصونةً بدعاةٍ ومعلِّمينَ عدولٍ ـ كما قالَ عليه السلام[٤] : « **لنَا فِي كُلِّ خَلَفٍ عُدُوْلٌ يَنْفُوْنَ**

---

(١) كذا (م) ، وفي (ف) : ((المطلوبةُ للخيرِ)) .

(٢) كذا (م) ، وفي (ف) : ((ومعلِّمٍ)) .

(٣) سورةُ سبأٍ : الآيةُ ١٨ .

(٤) في الكافي : ج١ : ص٣٣ : باب صفةِ العلم : ح٢ عن أبِي البختريِّ عن الصَّادق عليه السلام : وفيهِ : ((**فَإِنَّ فِيْنَا أَهْلَ البيْتِ فِي كُلِّ خَلَفٍ**)) إلخ .

عَن الدِّيْنِ تَحْرِيْفَ الغَالِيْنَ ، وَانْتِحَالَ المُبْطِلِيْنَ وَتَأْوِيْلَ الجَاهِلِيْنَ » ـ معصومةً بكونِ القَيِّمِ المعصومِ من وراءِ الحَمَلةِ والمُتحمِّلِينَ [(١)] بسماعٍ متصَّلٍ ، ثمَّ قراءةٍ متَّصلةٍ ، ثمَّ ضبطٍ ، ثمَّ عَرضٍ ، ثمَّ استجازةٍ وإجازةٍ ، ثمَّ عَمَلٍ وروايةٍ ، ثمَّ فقهٍ ودرايةٍ ؛ بحمـلِ المتشابهِ علـى المُحكمِ ، والمُجمَلِ على المُبيَّنِ ، والعامِّ على المُخصّصِ ، والمُطلَقِ على المُقيَّدِ ؛ ببيانٍ منقولٍ أو برهانٍ معقولٍ ، لا عن رأيٍ وهوى ؛ بل عن علمٍ وَهُدَى ، قالَ عليه السلام : **« لا رأيَ فِي الدِّيْنِ »** [(٢)].

---

(١) كذا في (م) ، وفي (ف) : ((الحَمَلةِ المُتحمِّلِين)) .

(٢) المَحاسنُ : ج١ : ص٢١١ : كتاب مصابيح الظُّلَم : باب٧ : ح٧٨ وعنهُ في الوسائلِ ج٢٧ : ص٥ : كتاب القضاءِ : باب٦ : ح٣٤/ ٣٣١٨٤ والبحارِ : ج٢ : ص٣١٥ : باب٣٤ ح٨٠ عن طلحةَ بنِ زيدٍ عن الصَّادقِ عن أبيهِ عن أميرِ المؤمنينَ عليهم السلام .

[في ارتفاعِ المانعِ عن المأمورِ وتسهيلِ اجتنابِ المحظورِ]

قولُهُ عليه السلام : **« مَكَّنَ أَدَاءَ الْمَأْمُوْرِ »**[١] .

أي جَعَلَ المأمورُ ممكنًا مرتفعَ المانعِ ، ومِنَ المأمورِ قولُهُ تعالى : ﴿ لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾[٢] ، ولا إخلاصَ إلاَّ بالعلمِ واليقينِ ، ومنهُ قولُهُ تعالى : ﴿ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ﴾[٣] أي اجتنبوا اجتنابًا كثيرًا من الظَّنِّ ـ وهوَ أفشى فردٍ من أفرادِ الَّلاعلمِ الْمُعبَّرِ عنهُ بالجهلِ ـ لعلمِهِ أنَّ بعضَ الظَّنِّ وقليلاً من تلك الهيئةِ المرسلةِ المسمَّاةِ في لغةِ العربِ بالظَّنِّ إثمٌ ومعصيةٌ .

قولُهُ عليه السلام : **« وَسَهَّلَ سَبِيْلَ اجْتِنَابِ الْمَحْظُوْرِ »**[٤] .

ومنهُ قولُهُ تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾[٥] ، قولُهُ : ﴿ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[٦] ، وقولُهُ : ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾[٧] .

---

(١) مفاتيحُ الجنانِ : ص١٥٩ .

(٢) سورةُ البيِّنةِ : الآيةُ ٥ ، وفي (م) و(ف) كُتِبَتْ خطأً : ((واعبدوا)) . .

(٣) سورةُ الحجراتِ : الآيةُ ١٢ . .

(٤) مفاتيحُ الجنانِ : ص١٥٩ .

(٥) سورةُ الإسراءِ : الآيةُ ٣٦ .

(٦) سورةُ البقرةِ : الآيةُ ١٦٩ وسورةُ الأعراف الآية ٣٣ .

(٧) سورةُ يونسَ : الآيةُ ٥٩ .

[في أنَّ التَّكليفَ ومنه العلم دونَ الطَّاقةِ]

قولُهُ عليه السلام : **« لَـمْ يُكَلِّفْ الطَّاعَةَ إلاَّ دُوْنَ الوِسْعِ وَالطَّاقَةِ »** .

ولاشكَّ أنَّ العلمَ طاعةٌ ، والتَّعبُّد بهِ أفضلُ القُرَبِ والعبادةِ ؛ فلابدَّ من أن يكونَ دونَ الوسعِ والطَّاقةِ .

ختامُه مسكٌ

[تقسيمُ النَّاسِ باعتبارِ الأديانِ]

اعلم أنَّ أركانَ الأصنافِ ـ باعتبارِ الأديانِ ـ تدورُ على دهريَّةٍ ، وحسيَّةٍ ، وطبيعيَّةٍ ، وإلهيَّةٍ قد اغتروا بحكمِهِم واستقلُّوا بأهوائِهِم وبدعتِهِم ؛ ثمَّ يتلوهُم ـ ويقربُ منهُم ـ قومٌ يقولونَ بحدودٍ وأحكامٍ عقليَّةٍ ، وربَّما أخذوا أصولَهَا وقوانينَهَا من مُؤيَّدٍ بالوحيِ إلَّا أنَّهم اقتصروا على الأوَّلِ منهُم ؛ وما تعدَّوا إلى الآخرِ ـ وهوَ آراؤهُم ـ وهؤلاءِ همُ الصَّائبةُ .

والتَّقسيمُ الضَّابطُ أن يقولَ :

مِنَ النَّاسِ مَنْ لا يقولُ بمحسوسٍ ولا معقولٍ ؛ وهمُ **السُّوفسطائيَّةُ** (١) .

ومنهم مَن يقولُ بالمحسوسِ ولا يقولُ بالمعقولِ وهم **الطَّبيعيَّةِ** .

ومنهُم مَن يقولُ بالمحسوسِ والمعقولِ والحدودِ والأحكامِ ؛ ولا يقولُ بالشَّريعةِ والإسلامِ ؛ وهمُ **الصَّابئةُ** .

ومنهُم مَن يقولُ بهذِهِ كلُهِّا وشريعةِ ما وإسلامٍ ولا يقولُ بشريعةِ المصطفى ﷺ وهمُ **المجوسُ واليهودُ والنَّصارى** .

ومنهُم مَن يقولُ بهذِهِ كلِّهَا ؛ وهمُ **المسلمونَ** . ومَن اقتصرَ منهُم على الثَّقلَينِ

---

(١) والسّفسطةُ : كلمةٌ يونانيَّةٌ تعني قياسٌ مركَّبٌ من الوهميَّاتِ ، والغرضُ منهُ إفحامُ الخصمِ وإسكاتُهُ . والسُّوفسطائيَّةِ : فرقةٌ ينكرونَ الحسيَّاتِ والبديهيَّاتِ ، والواحدُ سوفسطائِيٌّ . .

المُوصَى بهما فهوَ منَ المقتصدِينَ قالَ ﷺ : **« إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي كِتَابَ اللهِ وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي ، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ »** [١] .

ومنهُم مَن يزيدُ على الطُّنبورِ نغمةً ؛ فيخرج منَ التَّفريطِ ؛ ولا يصيرُ على الاقتصارِ ؛ فيتعدَّى إلى الإفراطِ ؛ فيأخذ مِنَ الكتابِ والسُّنَّةِ ضِغثًا وهذانِ دليلُ المِلِّيِّينَ ، ويضمُّ إليهما دليلَ النِّحليِّينَ وهُما إجماعُ الآراءِ وظنونُ العقولِ والأوهامِ ؛ فيمزجونَ بينَ الدَّاخلِ والخارجِ ، والمركَّبُ من الدَّاخلِ والخارجِ خارجٌ ؛ وهؤلاءِ المُتسمُّونَ عندَ أنفسِهم **بالمُجتهِدِينَ** ؛ القائلونَ أنَّ **الاجتهادَ** هوَ : **« استفراغُ الوسعِ منَ الفقيهِ ؛ لتحصيلِ الظَّنِّ بحكمٍ شرعيٍّ »** [٢] .

---

(١) هذا الحديثُ رواهُ الخاصَّةُ والعامَّةُ بألفاظٍ متعدِّدةٍ عنهُ ﷺ ، فمنَ الخاصَّةِ ما رواهُ الصَّفارُ في بصائرِ الدَّرجاتِ : ص٤٣٤ : باب ١٨ : ح٣ : بسندِهِ عن جابرِ الجعفيِّ عن أبي جعفرٍ عليه السلام . ومنَ العامَّةِ ما رواهُ الطَّبرانيُّ في المعجمِ الكبيرِ ج٣ : ص٦٥ : ح٢٦٧٨ ، دار إحياءِ التُّراثِ العربيِّ ، بيروتُ ، ١٤٠٥عن أبي سعيدٍ الخدريِّ عن النَّبيِّ ﷺ ..

(٢) كذا عرَّفَهُ منَ العامَّةِ ابنُ الحاجبِ في مختصرِ منتهى السُّؤلِ والأملِ في علمي الأصولِ والجدلِ : ص١٢٠٤ (دارُ ابنِ حزمٍ ، بيروتُ ، ط١ ، ١٤٢٧هـ) ، وتبعهُ عليهِ العلاَّمةُ الحلِّيُّ من الخاصَّةِ في تَهذيبِ الوصولِ إلى علمِ الأصولِ : ص٢٨٣ ، ٢٨٤ المقصد١٢ : الفصل١ : المبحث ١ : ص٢٨٣ (مؤسسةُ الإمامِ عليٍّ عليه السلام ، لندن ، ط١ ، ١٤٢١هـ) . .

[الحكمُ الشَّرعيُّ عندَ المجتهدِينَ]

فالحكمُ الشَّرعيُّ ـ عندَهُم ـ مدخولُ ظنِّهِم ؛ وهذا هوَ التَّعبُّدُ بالظَّنِّ المُختلِفِ باختلافِ أنظارِ المُجتهدِينَ ؛ فيترتَّب القياسُ عندهُم هكذا : " هذا ما أدَّى إليهِ ظنِّي ، وكلُّ ما أدَّى إليهِ ظنِّي فهوَ حكمُ اللهِ في حقِّي وحقِّ مَن قلَّدني " هكذا إن كانَ مصوِّبًا ، و " هذا ما أدَّى إليهِ ظنِّي ، وكلُّ ما أدَّى إليهِ ظنِّي ؛ فمظنونٌ أنَّهُ حكمُ اللهِ في حقِّي وحقِّ مَن قلَّدني " هكذا إن كانَ مخطِّئًا .

[أنواعُ الحكمِ الشَّرعيُّ والميزانُ المبيِّن]

فالحكمُ الشَّرعيُّ ـ عندَهُم ـ **حقيقيٌّ واجتهاديٌّ** ، والميزانُ المُبيِّنُ للنِّسبةِ بينَهما هكذا : " الحكمُ الاجتهاديُّ مُتغيِّرٌ بتغيُّرِ ظنِّ المجتهدِينَ ؛ ولا شيءَ مِنَ الحكمِ الإسلاميِّ المحمَّديِّ بمتغيِّرٍ بتغـيُّرِ ظنِّ المُجتهِدينَ أبد الآبـدِينَ ينتـجُ ؛ فلا شـيءَ مِنَ الحكمِ الاجتهاديِّ بحكمٍ إسلاميٍّ محمَّديٍّ أبدَ الآبدِينَ " .

وإذا ثَبَتَ التَّباينُ الكُلِّـيُّ بينَ الحكمِ الاجتهاديِّ وبينَ الحكمِ المحمَّديِّ الإسلاميِّ ثَبَتَتِ المغايرةُ ؛ فقد صَدَقَ عليهِ نصُّ قولِ ربِّ العالمينَ : ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِنـدَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾(١) ، ﴿ **وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ** ﴾(٢) . وسيَعلمُنَّ نبأَهُ بعدَ حينٍ (٣) .

---

(١) سورةُ آل عمرانَ : الآية **١٩** . .

(٢) سورةُ آلِ عمرانَ : الآيةُ **٨٥** .

(٣) اقتباسٌ من الآيةِ **٨٨** من سورةِ الزُّمرِ : ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ ﴾ .

[ميزانُ الحكمِ عندَ أهلِ الحقِّ واليقينِ]

وأمَّا ميزانُ أصلِ الحقِّ والعلمِ واليقينِ ؛ فهكذا : هذا ما وَصَلَ إليَّ منَ المخرِجين والمسندِينَ منَ الثقاتِ العدولِ في بيانِ الأحكامِ من خلفاءِ المَلِكِ العلَّامِ خَلَفًا عن سَلَفٍ ـ بسماعٍ ، وقراءةٍ ، وضبطٍ وعرضٍ ، وإجازةٍ ، وروايةٍ ، وفقهٍ ، ودرايةٍ ـ في مقامِ حصرِ البيانِ معَ شهودِ العدولِ وكونِ القَيِّمِ المعصومِ من وراءِ الحَمَلةِ والمُتحمِّلةِ والمسندِينَ والمخرِجينَ والعدولِ الحفظةِ ، وكلَّما كانَ كذلكَ فهوَ شرطُ التَّكليفِ الإلهيِّ الشَّرعيِّ الإسلاميِّ المُتفرِّعِ على التَّكليفِ العقليِّ البرهانيِّ ؛ ينتجُ فهذا شرطُ التَّكليفِ الإلهيِّ الشَّرعيِّ الإسلاميِّ[١] .

الحمدُ للهِ ولا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ العليِّ العظيمِ ، و ﴿ **إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ** ﴾[٢] .

---

(١) جاءَ في (ف) : ((يقولُ الجامعُ : كونُ التَّكليفِ الشرَّعيِّ متفرِّعًا على العقلِ إنَّما هوَ باعتبارِ أنَّ فعلَ الفاعلِ شيءٌ إنَّما هوَ بعدَ وجودِ القابليَّةِ في ذلكَ الشَّيءِ . أي بعدَ كونِهِ قابلاً للمفعوليَّةِ . وتأثيرِهِ ؛ وذلكَ لأنَّ في شرطِ التَّأثيرِ وجودَ التَّأثيرِ والمشروطِ متفرِّعٍ على شرطِهِ ؛ والعقلُ بمنزلةِ البصرِ ؛ ونورُ الشَّرعِ بمنزلةِ الشَّمسِ ؛ فإذا اجتمعا فقد تَمَّ الآخرُ وحصلتِ البصيرةُ وإلاَّ كانَ في ظلمةٍ وغطاءٍ وشكوكٍ وآراءٍ وظنونٍ بلا انتهاءٍ)) انتهى ..

(٢) سورةُ البقرةِ : الآية **١٥٦** ..

[تاريخُ فراغِ التَّأليفِ]

وكانَ الفراغُ على يدِ مؤلِّفِهَا الجانِي أبي أحمدَ محمَّدِ بنِ عبدِ النَّبيِّ ابنِ عبدِ الصَّانعِ المُحدِّثِ السَّلفيِّ النَّيشابوريِّ الخراسانِيِّ ـ عفى اللهُ عنهُ ـ ضحوةَ يومِ الخميسِ السَّادسِ منَ العشرِ الثَّالثِ من شهرِ شعبانَ من السَّنةِ العاشرةِ من العشرِ الثَّالثِ من المئةِ الثَّالثةِ من الألفِ الثَّانِي منَ الهجرةِ بمقابرِ قريشٍ من أرضِ بغدادَ ـ حُفَّت بالـرَّشادِ ـ حـامداً مصلِّيـاً مستغـفراً [١] .

****

[تاريخُ الفراغِ من التَّحقيقِ]

وقعَ الفراغُ من هذِهِ الرِّسالةِ معَ حواشيهَا وهامشِهَا ـ ضبطًا وتنسيقًا ومقابلةً ومراجعةً وتحقيقًا ـ في ليلةِ النِّصفِ من شهرِ رمضانَ المباركِ ـ ليلةِ ميلادِ السِّبطِ الأوَّلِ وسيِّدِ شبابِ أهلِ الجنَّةِ الحسنِ المجتبى عليه السلام ـ من سنـةِ ثمـانٍ وثـلاثينِ وأربعِ مئـةٍ وألـفٍ (**١٥ / ٩ / ١٤٣٨**) من الهجرةِ النَّبويَّةِ على مهاجرِهَا وآلِهِ أكملُ الصَّلواتِ وأزكى التَّحيَّةِ بيدِ خادمِ نَهجِ المُحدِّثينَ **أبي الحسنِ عليِّ بنِ جعفرِ بنِ مكِّيٍّ آل جسَّاسٍ** في خلدِ خطِّ الموالينِ ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينِ .

---

(١) جاءَ في (م) وهيَ الَّتي بخطِّ ابنِهِ الميرزا عليٍّ : ((تمَّت الرِّسالةُ في سنةِ **١٢٣٣**)) .
وجاءَ في (ف) وهيَ الَّتي وردت في الفوائدِ الذَّهبيَّةِ لتلميذِهِ المولى عبدِ الصَّاحبِ الدُّوَّانِيِّ : ((يقولُ الجامعُ : " لا تفضَّلَ في لطيفةِ هذِهِ العبارةِ الأخيرةِ)) .

المحتويات

العـــنـوانُ	الصَّفحةُ
ـ تاريخُ الفراغِ منَ التَّأليفِ	٢٢
ـ تاريخُ الفراغِ منَ التَّحقيقِ	٢٢
* **المحتوياتُ**	٢٣

****